

Distr.: General
4 June 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 4 حزيران/يونيه 2021 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

عشية مرور 54 عاما على بدء الاحتلال الإسرائيلي الاستعماري والأجنبي للضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة، ومرور عام آخر على نظامه للقمع العنصري والفصل العنصري للشعب الفلسطيني الذي دام عقوداً، أجد لزاماً علي أن أستعري الانتباه إلى الوضع المتقلب والمتدهور باستمرار على الأرض في غياب المساءلة عن جرائم هذا الاحتلال غير القانوني وغياب أفق سياسي لإنهائه.

لقد مر أسبوعان منذ أن أوقف وقف إطلاق النار العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، ولا سيما في قطاع غزة، ومع ذلك فإن العنف الذي يمارسه الاحتلال يستمر مع استمرار قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين المتطرفين في ارتكاب عدد لا يحصى من انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب ضد الشعب الفلسطيني.

وفي تناقض صارخ مع ادعاءات إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بإيلاء الاعتبار لحماية المدنيين، فإنها تواصل اللجوء إلى استخدام القوة المفرط والمميت في كثير من الأحيان ضد السكان المدنيين الفلسطينيين العزل العاجزين عن الدفاع عن أنفسهم الذين يرزحون تحت نير احتلالها. ففي 28 أيار/مايو، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي النار على شاب فلسطيني، وهو زكريا حمائل، الذي يبلغ من العمر 28 عاماً، وأردته قتيلاً أثناء مظاهرة مناهضة للاستيطان في بلدة بيتا، بالقرب من نابلس. وأصيب أكثر من 20 فلسطينياً عندما أطلقت القوات الإسرائيلية نيراناً كثيفة، هي عبارة عن رصاصات معدنية مغلقة بالمطاط، على مظاهرة أخرى غير عنيفة وقعت مؤخراً. وفي 2 حزيران/يونيه، توفي فادي وشحة، البالغ من العمر 34 عاماً، متأثراً بجروح في الرأس أصيب بها جراء إطلاق النار الإسرائيلي قبل أسبوعين بالقرب من رام الله.



الرجاء إعادة استعمال الورق



وتشير الدلائل إلى أن عمليات القتل الإسرائيلية خارج نطاق القضاء التي تستهدف الفلسطينيين ليست مجرد حوادث اعتباطية، بل هي جزء من نمط منهجي من السياسات المصممة ابتغاء السيطرة على السكان الخاضعين للاحتلال بالعنف والقمع والتخويف. وفي مقطع فيديو نشر على نطاق واسع على شبكات الأخبار ووسائل التواصل الاجتماعي، في 26 أيار/مايو، كانت جنى الكسواني، البالغة من العمر 16 عاماً، تقف خارج البوابة الأمامية لمنزلها في الشيخ جراح عندما أطلقت قوات الاحتلال النار وأصابتها في ظهرها برصاصة فولاذية مغلقة بالمطاط. وبعد إطلاق النار على جنى مباشرة، ألقى الجنود الإسرائيليون قنابل صوتية على منزلها وهي تصرخ في ألم على الأرض. وتعاني جنى الآن من كسر في العمود الفقري ومن كدمات في الرئتين.

وفي قطاع غزة، لا تزال لآثار موجة القتل وعمليات الدمار الغاشم التي قامت بها إسرائيل في أيار/مايو عواقب إنسانية ونفسية وخيمة على السكان المدنيين الفلسطينيين. وعلى الرغم من ادعاءات إسرائيل بـ “فك الارتباط”، فإن الحصار الذي فرضته على غزة وحصارها البري والجوي والبحري لها والذي دام 14 عاماً، إلى جانب الهجمات العسكرية المتكررة، وآخرها كان هو الهجوم الرابع في السنوات الـ 13 الماضية، قد ألحقاً معاناة إنسانية لا يمكن تصورها وأدى إلى حالة من انعدام الأمن لا يمكن تخيلها، إذ إن هذا القطاع الصغير من الأرض وشعبه يتعرض للهجمات من جانب إسرائيل بمشيئتها ويتم حرمانه من الغذاء والوقود والاحتياجات الأساسية وحتى من لوازم المستشفيات كلما شاءت السلطة القائمة بالاحتلال.

وكما أكد المقرر الخاص مايكل لينك: “ليس لهذا الحصار أي مبرر أممي ذي مغزى. فهو يجلب بؤساً بالغاً لمليونيين مدني في غزة، بينما لا يلحق ضرراً بأي أهداف أمنية. ولا تزال إسرائيل هي السلطة القائمة بالاحتلال، والقانون الدولي - بما في ذلك المادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة - يمنع منعاً باتاً استخدام العقاب الجماعي من قبل المحتل”.

ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، أسفر هذا العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة عن مقتل 278 فلسطينياً وإصابة 9 000 شخص، من بينهم مئات الأطفال والنساء؛ وأدى إلى نزوح 77 000 شخص داخلياً، معظمهم بحثوا عن مأوى في مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)؛ وإلى لحاق أضرار بـ 30 مرفقاً صحياً، من بين بنى تحتية مدنية أخرى. وقد أكد الدكتور ريك بيبركورن، رئيس مكتب منظمة الصحة العالمية في الأرض الفلسطينية المحتلة أن: “حياة الفلسطينيين تتدهور؛ والكثير من المتضررين من النزاع هم في حاجة ماسة إلى المساعدات ويواجهون تهديدات صحية أخرى مثل كوفيد-19”. ولذلك، فإننا نكرر مناشدتنا المجتمع الدولي تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة إلى الشعب الفلسطيني، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم لوكالات الأمم المتحدة مثل الأونروا ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي وغيرها. ولكن يجب علينا أيضاً أن نكرر دعوتنا إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لإنهاء هذا الحصار الإسرائيلي غير القانوني واللاإنساني.

وفي الوقت نفسه، يجب علينا مرة أخرى أن نستعري الانتباه إلى استمرار مصادرة المنازل والأراضي والممتلكات الفلسطينية، إذ تعجل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالتهجير القسري للفلسطينيين وبمخططاتها الاستيطانية الاستعمارية، لا سيما في القدس الشرقية المحتلة وحولها. ومن الواضح للغاية الآن أن هذا كله جزء من خطة منهجية ومنتظمة لإبعاد الفلسطينيين - أي تطهير هذه المناطق عرقياً - استعداداً

لضمها في انتهاك خطير للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2334 (2016).

وفي حين أننا ناشدنا مرارا وتكرارا اتخاذ إجراءات دولية عاجلة لردع إسرائيل، فإن استمرار التقاعس يشجع إفلاتها من العقاب. ونتيجة لذلك، دفعت إسرائيل تدابيرها الاستعمارية وعقابها الجماعي إلى حدود قصوى جديدة أمام أعين العالم دون رد فعل: توسيع المستوطنات غير القانونية، والتجريد الجماعي من الملكية، والاستخدام المفرط للقوة المميتة، والعدوان العسكري، وحملات الاعتقال التعسفي الواسعة النطاق، وتكرار دورات الانتهاكات الجسيمة. وبدون عواقب، من البديهي أن هذه الجرائم لن تتوقف.

وبالفعل، لقد أعلنت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أنها "ستعلق" خططها للضم. لكن علينا ألا نخدع أنفسنا. فحتى في الوقت الذي كان فيه المجتمع الدولي يشيد بما يسمى تعليق الضم، كانت إسرائيل تستمر في الدفع بتدابير ترمي إلى إدماج المستوطنات غير القانونية تمهيدا لضمها بالكامل. وإن تسريع إسرائيل للتوسع الاستيطاني دليل آخر على خططها لضم الأراضي الهادفة إلى السيطرة على مساحة قصوى من الأرض الفلسطينية بحد أدنى من الفلسطينيين.

وفي الأسبوع الماضي فقط، وافقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على بناء أكثر من 500 وحدة سكنية في ما يسمى مستوطنة "متساد" غير القانونية. وهذه الخطط غير القانونية جزء من حملة الاستيطان التي لا هوادة فيها التي تقوم بها إسرائيل حول القدس الشرقية المحتلة، والتي تهدف إلى قطع بيت لحم عن علاقاتها التاريخية والجغرافية مع مدينة القدس الشريف من خلال طوق من المستوطنات والبؤر الاستيطانية غير القانونية.

وهنا يجب أن نؤكد مرة أخرى أن خطط الضم الإسرائيلية غير القانونية ستعني، إذا سمح لها بالمضي قدما، انتهاء حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967، وستؤدي إلى واقع من الفصل العنصري في دولة واحدة، مع كل ما يترتب من عواقب على هذا السيناريو الكارثي.

وعلاوة على ذلك، ففي حين تدعي إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عدم وجود نظامها ذي المستويين القائم على الفصل وعدم المساواة، وتصور نفسها على أنها "الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط"، فإن واقع احتلالها الحربي على الأرض يتناقض مع هذا الادعاء الفارغ كل يوم، حيث ترفض قوانينها العسكرية الصارمة على الشعب الفلسطيني بقبضة من حديد لترسيخ هذا الاحتلال الحربي وتلبية احتياجات المستوطنين الإسرائيليين غير الشرعيين على أرضنا.

ويشمل ذلك بالطبع القمع المستمر للسكان المدنيين الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة مع استمرار المحاولات لتهجير مئات الأسر الفلسطينية قسرا من ديارها لإفساح المجال للمستوطنين اليهود الإسرائيليين كجزء من خطط إسرائيل الاستعمارية لضم المدينة وتهويدها. وعلى الرغم من "تأجيل" قرارات المحاكم بشأن مصير الأسر الفلسطينية في الشيخ جراح وحي سلوان بسبب الضغوط الدولية، لا يزال تعدي المستوطنين برعاية الدولة في كلا الحيين مستمرا بلا هوادة، ولا تزال 150 أسرة فلسطينية، يبلغ عدد أفرادها أكثر من 200 فرد، مهددة.

وهناك حواجز خرسانية أقامتها قوات الاحتلال الإسرائيلي لمنع الدخول إلى الشيخ جراح، كما أن هناك زيادة في وجود قوات الاحتلال الإسرائيلي بهدف تقييد الحركة ومنع دخول أي شخص لا يقيم في الحي، وتخويف الناس ومنع الاحتجاجات التضامنية ومظاهر دعم الأسر هناك. وفي واحدة فقط من

التجليات التي لا حصر لها لهذا القمع الخبيث وغير القانوني الذي لا يلين، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي هذا الأسبوع فتاة فلسطينية تبلغ من العمر 14 عاما، هي نفوذ حماد، لرسمها العلم الفلسطيني على وجوه أقرانها في حدث ترفيهي للأطفال الفلسطينيين في حي الشيخ جراح. وكما أكد المفوض العام للأمم المتحدة، فيليب لازاريني، فإن الأسر الفلسطينية في الشيخ جراح، مثلها مثل العديد من الأسر الأخرى في القدس الشرقية المحتلة، "تعيش في خوف دائم من التهجير القسري وفقدان منازلها. كما أنها تعاني من الصدمة جراء العنف المتزايد الذي يرتكبه المستوطنون في حضور قوات الأمن الإسرائيلية".

وفي هذا الصدد، نذكر مرة أخرى بقرار مجلس الأمن 2334 (2016)، الذي أدان فيه المجلس إدانة قاطعة "جميع التدابير الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي وطابع ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس الشرقية، والتي تشمل إلى جانب تدابير أخرى بناء المستوطنات وتوسيعها ونقل المستوطنين الإسرائيليين ومصادرة الأراضي وهدم المنازل وتشريد المدنيين الفلسطينيين، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقرارات ذات الصلة".

وفي الأسبوع الماضي، واصلت إسرائيل أيضا حملات الاعتقال والمداهمات التي تستهدف مواطنيها الفلسطينيين، وهو دليل آخر على تمييزها وقمعها للفلسطينيين أينما كانوا. وتم اعتقال أكثر من 100 شخص يوميا في الأسبوع الماضي، مع القيام بانتظام بمداهمات ليلية في المجتمعات الفلسطينية التي احتجت على العدوان الإسرائيلي على غزة، والتطهير العرقي في القدس الشرقية المحتلة، والهجمات على المسجد الأقصى. وتشير الوثائق إلى أن ما لا يقل عن 91 في المائة من المعتقلين في الاضطرابات الأخيرة كانوا فلسطينيين، على الرغم من أنهم كانوا ضحايا غالبية الهجمات العنيفة والعنصرية التي شنها متطرفون وعصابات وأفراد شرطة إسرائيليون، لا يواجه معظمهم أي تهمة أو اعتقالات بسبب وحشيتهم الإجرامية. ووفقا لمنظمة عدالة الإسرائيلية غير الحكومية، التي وصفت الحملة بأنها "حرب عسكرية"، من الواضح أن حملات الاعتقال والمداهمات هذه "تهدف إلى تخويف المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل والانتقام منهم - لتسوية الحساب مع الفلسطينيين، على حد تعبير الشرطة الإسرائيلية نفسها - بسبب مواقفهم وأنشطتهم السياسية".

وينبغي ألا يكون أي بلد فوق القانون: فيجب أن تكون إسرائيل ملزمة بنفس القوانين والمعايير التي تلزم بها كل دولة. وفي مواجهة واقع 54 عاما من هذا الاحتلال العسكري الحربي غير القانوني، يجب على المجتمع الدولي أن يدرك أن الكلمات والالتزامات وحدها لن تنهي هذا الظلم. فعلى الرغم من صدور أكثر من 800 قرار عن الجمعية العامة وأكثر من 80 قرارا عن مجلس الأمن، فإن إسرائيل لم تحترم أيًا منها. وقد أظهرت إسرائيل مرارا وتكرارا أنها لن تمتثل للقانون وأنها ستواصل العمل في ازدراء لمجلس الأمن وتوافق الآراء الدولي. والسؤال الذي يجب طرحه هو: ما هو المطلوب لمعالجة هذا الوضع؟

والمطلوب الآن هو التحرك. ففي مواجهة الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية المستمرة يجب اتخاذ تدابير ملموسة لتنفيذ هذه القرارات وضمان احترام مبدأ المساواة من أجل وضع حد لهذا الظلم التاريخي ولأطول احتلال حربي في التاريخ الحديث، وهو جريمة ضد الإنسانية يجب عدم السماح بها أو تبريرها أو دعمها بأي شكل من الأشكال ويجب أن تنتهي. ومن غير المقبول إطلاقا أن توضع إسرائيل في مقام رفيع كما لو كانت البلد الوحيد على هذا الكوكب الذي لديه شواغل أمنية حقيقية ومشروعة، بينما يتم تجاهل الشواغل ذاتها للسكان الخاضعين للاحتلال وحقوقهم في تقرير المصير والحرية خدمة لرفاه المحتل، وهو ما يخالف القانون الدولي ويقوض مصداقية النظام الدولي بأسره.

وبما أن الحقائق الثابتة أمامنا غنية عن البيان، فإننا ندعو مرة أخرى المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، إلى النهوض بمسؤولياته لمواجهة هذا الواقع والتحرك فوراً لإنفاذ القانون الدولي وحماية أرواح المدنيين وإنقاذ آفاق التوصل إلى حل عادل وسلمي.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها 722 رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكّل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 25 أيار/مايو 2021 (A/ES-10/868-S/2021/499)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم